السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 30 تشرين الأول 2014 ـ الموافق 6 محرم 1436 هـ ـ العدد 12910

AS-SAFIR Arabic political daily – October 30, 2014 N° 12910

1 | 15

«بداية نهاية الريع البترولي الجزائري» بقلم أحد مؤسسي «سوناتراك». ونجاح جديد للتحركات ضد شركة «زيم» الإسرائيلية. وفي «فكرة»: عن التناقضات السعودية. وتقديم لموقع «الحرية للجدعان» المصري.
2

«بعث آرامي في فلسطين» أو كيف يتلاعب المستعمر بالمجتمعات التي يسيطر عليها. هنا عن إخراج إسرائيل للمسيحيين من العروبة. والمدرسة أداة للتدجين، مثال من مصر.
3

سيناريو الانتخابات البلدية المغربية يُعد منذ الآن للإخراج بعد عام. ومن حكايا التضامن العادية مع فلسطين في العالم. والسفير العربي يقدم في «حلم» رسامين عرباً شباباً وشابات.. مبدعين.
4

وهم قناة السويس «الجديدة»

يقدّم عبد الفتاح السيسي نفسه للعالم الخارجي كخليفة لأنور السادات، وكحارس أمين لنظام 1979 وتوجهاته الأمنية الإقليمية وتبعيته العسكرية للولايات المتحدة الأميركية. أما داخلياً، فيداعب الوجدان الشعبوي لجمهوره بتقمّصه غير المتقن لدور وريث جمال عبد الناصر. اعتمد خطاب حملته الانتخابية على هذه الاستراتيجية لإثبات جدارته بإرث زعيم الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية في مقابل منافسه الصوريّ، أو بالأحرى «محلّله» الانتخابي، حمدين صباحي، الذي عُرف في مسيرته السياسية كلها بناصريّته. كانت نتيجة مسرحية الانتخابات محسومة، لكن حملته أخذت الخطاب الناصري على محمل الجدّ، وأصرّت على انتزاع تأييد أسرة عبد الناصر والمخرج السينمائي الناصري خالد يوسف، الداعم والموّل الرئيس لحملة صباحي في انتخابات 2012. وحين أقيم حفل التنصيب بحضور ممثلي الدول العربية والأفريقية والأجنبية، وجدت أسرة عبد الناصر مقاعدها في آخر الصفوف، على عكس أسرة السادات التي اختير لها مقاعد متقدّمة.

يحاول السيسي اللعب المتوازي على هذين الوتريْن دائماً، فيذهب إلى نيويورك طالباً الإفراج عن المعونة العسكرية الأميركية المجمّدة بسبب انتهاكاته المنهجية ضد المتظاهرين السلميين، ورابطاً إيّاها بالمشاركة المصرية في التحالف الدولي ضد «داعش» وغيرها من تنظيمات إقليمية تصنف «إرهابية». أما الداخل المصري الملتهب سياسياً واقتصادياً، فيبحث فيه عن «سدٍ عالٍ» جديد يشحذ وراءه الطاقات والتأييد والتعاطف الوطني الجارف. وهو بذلك يحقق هدفين مهمّيْن: أولهما تسكين الأوجاع الملحّة بالأمل في مستقبل رغيد، وثانيهما تثبيت ملامح صورته المنشودة كزعيم وصاحب مشروعات قومية كبرى تُحدث نقلات نوعية في معيشة المصريين المريرة.

إخراج ركيك لنص فقير

ظهر السيسي في شهر رمضان الماضي، في أول خطاب متلفز له بعد تنصيبه رسمياً، مثنياً على الجماهير التي تحمّلت الرفع الجزئي لدعم المحروقات، واختتم كلمته بوعد مبهم بفتح مُبين بعد عيد الفطر. وحين أتى موعد الوفاء بالوعد الخارق، فوجئ المصريون بحفل يضم الرئيس وقادة القوات المسلحة وهيئة قناة السويس، مع استعراضات ركيكة لمعدّات الحفر، حيث تم الإعلان عن حفر «قناة سويس جديدة»، وإنشاء منطقة دعم لوجيستي مجاورة لها. لم تكن فكرة المشروع اللوجيستي جديدة، بل تعود بذرتها إلى عهد مبارك، واشتهرت في عهد مرسي الذي هوجم بشدّة بسببها. إلا أن أهم ما جاء في الحفل ليس نسبة المشروع إلى الزعيم المشير الرئيس، بل حواره مع رئيس هيئة قناة السويس، زميله السابق في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقائد القوات البحرية السابق. وقف الفريق مهاب مميش يستعرض الخطط المحكمة التي تمّت دراستها بعناية لتنفيذ المشروع القومي الذي سيغيّر وجه مصر، وأثناء العرض قال إن مدة تنفيذ المشروع هي ثلاث سنوات، فقاطعه السيسي طالباً تكثيفها إلى سنة واحدة. ارتبك القائد البحري المخضرم أمام زميله السابق الأصغر رتبة، الذي قفز فوقه فنال أعلى رتبة في الجيش في وقت قياسي، قبل أن يحوز أعلى منصب مدني في البلاد، لكن ارتباكه لم يدُم طويلاً، وأعطى التمام في مشهد سوريالي لم يخلُ من التصفيق الحاد وشغر أفواه المشاهدين الذين لم يعودوا يفهمون شيئاً.

نال حفل تدشين المشروع ما استحقّه من سخرية على شبكات التواصل الاجتماعي، ثم بدأت التخوّفات العملية التنفيذية تتصدّر المشهد. أتى التخوف الأكبر (الذي ضم تخوفات فرعية عدة) مع إسناد المشروع للهيئة الهندسية التابعة للقوات المسلحة بالأمر المباشر، أي بدون منافسة اقتصادية أو شفافية في قيمة التعاقدات. فالهيئة الهندسية تلك هي التي أعلنت عن مشروع الجهاز الطبي الذي سيعالج الإيدز وفيروس التهاب الكبد الفيروسي من فئة «سي» وغيره من أمراض، بتقنية فيزيائية وترددات الموجات الصوتية. وفي دولة تحوي أعلى نسبة إصابة بالالتهاب الكبدي الفيروسي في العالم، كان طبيعياً أن تتعلق الآمال بالإنجاز المنشود، على الرغم مما شاب الإعلان عنه من شوفينية متطرفة ترفض منح العلاج لغير المصريين، وكوميديا عبثية تمثلت في وعد «مخترع» الجهاز المزعوم بتحويل فيروس الإيدز إلى «سندوتش كفتة» يتغذى عليه المريض. حان موعد استحقاق وضع العلاج في التنفيذ في 30 حزيران /يونيو الماضي، أي في الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة ضد حكم الإخوان، والتي أعقبها الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو، فتمّ تأجيل الموعد ستة شهور أخرى.. وهي الهيئة ذاتها التي فشلت في إنشاء جسر لمرور المشاة فوق أحد الطرق السريعة في العاصمة، فانهار فوق السيارات ولقي مواطنون حتفهم وأصيب آخرون.

في المشروع المزعوم تفاصيل اقتصادية وفنية كثيرة، لكن الاشتباك مع خطوطه الرئيسة لا يتطلب خبرة متخصصة. فالتضارب في الأرقام وتحوير الحقائق واضح بيِّن وسهل الاكتشاف: القناة الجديدة ليست في الحقيقة قناة جديدة، وإنما مجرد «تفريعة» من القناة الأم، لا يزيد طولها عن 76 كيلومتراً. وهي التفريعة الثالثة، حيث توجد بالفعل تفريعتان أخريان إلى الشمال منها، ويراد منها جميعاً تقليل معدل تقاطر البواخر بين البحر الأحمر والبحر المتوسط ليقترب من التوازي بين قافلتي الجنوب والشمال عوضاً عن التوالي والانتظار. أما الجدوى الاقتصادية فهي مرتبطة بتضاعف حجم التجارة العالمية في زمن قصير، كي يُستفاد من الطاقة الاستيعابية التي ستكون أكبر من واقع التبادل التجاري البحري. على المستوى الفني، ظهرت المياه الجوفية على عمق 9 أمتار مع بداية الحفر، على الرغم من توقع ظهورها على عمق 25 متراً، وهو ما يعني التقليل الإجباري للحفر البري «على الناشف» وزيادة الاعتماد على «التكريك»، أو توسيع المجرى باستخدام حفارات بحرية، وهو الأصعب والأكثر كلفة في الوقت والمال.

الطوابع التذكارية لـ «مشروع تطوير وتنمية قناة السويس» التي أمر الرئيس السيسي بإصدارها. وأثار الطابع الذي يظهر في الوسط جدلاً (وسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي) بسبب مطابقة الرسم للممر الملاحي لقناة بنما التي تصل بين المحيطين الأطلسي والهادئ! وقد عُلّق إصدار هذه الطوابع ريثما يصحح الخطأ.

فقاعةٌ لا تُزْعج الكفيل

طلب السيسي تمويلاً شعبياً للمشروع الهائل التكلفة، حدّده بـ 60 مليار جنيه مصري (أكثر من 8.5 مليار دولار أميركي)، فصدر تشريع خاص، وابتكرت دولته اكتتاباً أهلياً لا يمنح صكاً بالملكية أو أسهماً في المشروع، بل سندات استثمارية بعائد أعلى من نظائرها في أية شهادات استثمارية أخرى. نجحت التعبئة الشعبوية في اجتذاب حجم غير صغير من السيولة غير البنكية (مدّخرات «تحت البلاطة»)، لكنها ورطت البنوك في نقص الودائع. يعتمد النظام على استحالة إفلاس الدولة طالما كانت ديونها بالعملة المحلية، فالبنك المركزي بنكهم والبنكنوت ورقهم، وكلما ضاقت عليهم طبعوا.. ولينتعش التضخم كما يشاء. لكن المشاهدات الموضوعية ترفض اختزال هيستيريا السندات في البحث عن العائد المالي المضمون، وتكذّب التهكم السياسي القائل بأن الجماهير قد تشتري سندات لردم القناة إذا كان عائدها أكبر بواحد في المئة. لا يمكن لمن رأى الاحتشاد في البنوك أن يُنكر وجود الدوافع الوطنية والسياسية، سواء بمعناها الشعبوي أم الواعي النخبوي، فكثيرون تعلّقوا بالأمل لرغبتهم في وجود الأمل، والبعض أراد ــ عن وعي ـ دعم نظام الحكم الجديد دعماً مدفوعاً تأكيداً للاقتراع الانتخابي.

وفي الخلفية الإقليمية للمشروع، يكمن الصراع القطري/الإماراتي الذي ظهر منذ عهد مرسي ويستمر في عهد السيسي، حول استحواذ أيهما على الكنز الاستثماري المحتمل إذا أقيمت بالفعل منطقة خدمات لوجيستية على ضفتي القناة. بالنسبة إلى قطر، يمثل المشروع فرصة اقتصادية وسياسية استثنائية. أما بالنسبة للإمارات، وإمارة دبي خصوصاً، فهو تهديد وجودي للجدوى والعائد الاقتصادي لمشروع «جبل عليّ» وشركة موانئ دبي. لا يمكن رؤية مشروع «تفريعة السيسي» منفصلاً عن استحواذ موانئ دبي على حق تشغيل ميناءَيْ العينة السخنة وشرق تفريعة بورفؤاد، على مدخليْ قناة السويس من ناحيتيْ السويس جنوباً وبورسعيد شمالاً، وهو ما يُعدّ امتداداً لهيمنة دبي على ميناء عدن في اليمن، بغرض الإبقاء عليها جميعاً متأخرة عما تستحقه مواقعها المتميزة من مكانة في مجال الخدمات البحرية عالمياً. تطول مدة إبحار البواخر في المحيط الهندي كي تدخل إلى خليج جبل عليّ في دبي للحصول على خدماتها البحرية واللوجيستية، وهو ما يعني تفضيل الحصول على الخدمات ذاتها إذا توفرت في خليج عدن، أو في خليج السويس، أو على ضفتي القناة في مصر. وعلى الرغم من افتراض تدشين مشروع السيسي ليشمل التفريعة المسمّاة بـ«القناة الجديدة» جنباً إلى جنب منطقة المشروعات التكنولوجية واللوجيستية، إلا أن شكوكاً قوية تحوم حول جديّة السيسي في تهديد حليفه الخليجي الإماراتي. وهو ما دفع بعض خبراء التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي للتعبير عما فعلته الإمارات في مشروع تطوير محور قناة السويس بسلوك «الدولة الشركة» في الاستحواذ على منافسيها. أي أن عجز الإمارات عن إلغاء المشروع المنافس لمشاريعها من حيث الوجود والتدشين، جعلها تلجأ، كدولة تُدار بعقلية الشركات، إلى الاستحواذ الذي يجمع بين الشكل الاقتصادي المعروف في سلوكيات الشركات الكبرى، وبين المضمون السياسي والاستراتيجي إقليمياً.

إسماعيل الإسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي ـ من مصر

في سوريا: الشتاء الثالث بلا دعم؟

انقضى شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، من دون أن تَجُبْ «الصهاريج» الصغيرة، أو سيارات «الكيا» المزودة بخزانات معدنية، والتي يتقدمها عادةً موظفون تنتدبهم فرق حزب البعث، أو ينبثقون من وسط اللجان الشعبية.. الأحياءَ الواقعة تحت سيطرة السلطة، لتوزيعِ أوّل مئة ليترٍ من مادة المازوت، التي كانت توزّعها اعتباراً منْ شهر آب / أغسطس، كما اعتادت خلال العامين الماضيين. وعلى تخوم محطات الوقود التي تصلها هذه المادة، يمكن تبين حجم المشكلة إن عُدت سيارات النقل ونصف النقل التي تعمل على المازوت، والتي تنتظر بضعة ليترات من هذه المادة. المشهد يبدو كارثياً، إذ تصطفُّ العشراتُ منها لساعات. وهي كانت آنذاك تقفُ على تخومِ رفع دعم إضافيّ سيطال سعر هذه المادة!

غلاء ما بعد العيد؟

يوم 3 تشرين الأول / أكتوبر، جاهرت السلطة أخيراً بقرارها رفع سعر المازوت بنسبة 33.3 في المئة، ليصبح ثمن ليتر واحد منه 80 ليرة سورية، مختبئةً وراءَ عطلة عيد الأضحى الطويلة التي استمرت في سوريا حتى 11 تشرين الأول / أكتوبر. ثمانُ أيام لإنباتِ موجةِ غلاءٍ جديدة تداهم جيوب السوريينَ وتقتصُّ من بقائهم. فالسلع التي لا يدخل «المازوت» في حساب كلفة إنتاجها، لا يمكن تفادي حسابهِ في كلفة نقلها إلى أسواق التجزئة. كل الأسعار ترتفع تقريباً بنسبة ارتفاع سعر المازوت.

لم تبعِ السلطة «مازوت» التدفئة إلى المنازل، ولو من خلال وصفة طبية تصرفها من صيدلية خطّ الائتمان الإيراني المفتوح. وهذا أجدى من السلع الكمالية الإيرانية التي تستوردها، والتي أتخمت بها السوق السورية في مناطق سيطرتها. بل اهتدت إلى رفع سعره. أرادت أن تقطف الموسم من أوله وعن بكرة أبيه، فلم تبرر سبب رصدها مبلغاً يعادل 45 في المئة من إجمالي موازنة السنة المالية الحالية 2014، والبالغة 1390 مليار ليرة، لدعم السلع الأساسية بما فيها مادة «المازوت». ولم تقترح أي صيغ تعويضية لتصحيح هذا التشوّه السعري الذي تطال تبعاته القاسية أصحاب الدخول المحدودة، على غرار ما فعلته عام 2008 حين حرّرت لأول مرّة سعر هذه المادة، فرفعت الليتر منها إلى 20 ليرة سورية بعدما كان سعره 7.5 ليرات سورية، لكنها قدّمت في آن تعويضاً مباشراً قيمته نصف قيمة رفعها للسعر، وسمحت من خلاله لكلّ أسرة سورية بشراءِ ألف ليترٍ من المادة وفق نظام القسائم. وفي عام 2009، استفادت 4.5 ملايين أسرة سورية من نظام القسائم بالرغم من تصريح لوزير النفط والثروة المعدنية وقتذاك بأن 77 في المئة من العائلات السوريّة تستهلك أقل من ألف ليترٍ من مادة المازوت سنوياً. وفي شتاء عام 2010 / 2011 وزّعت السلطات السورية مبلغ 10 آلاف ليرة على دفعتين وبموجب شيكيّن اسميين غير قابلين للتجيير، إلى معيلي الأسر ذات الدخول المتآكلة من رفع الدعم الحكومي على مادة «المازوت». سبق ذلك إقرار الحكومة السورية بقلّة بصيرتها في تجربة توزيع قسائم التدفئة المنزلية، وغياب جدواها. لذا تم تجريب البديل النقدي المباشر. حدث هذا في شتاءٍ واحد، ولمرّة واحدة فقط. بعد ذلك تلاشى الدعم الحكومي المباشر، سواء بطريقة القسائم، أو بطريقة الشيكات الإسميّة، أو بغيرهما.

سوابق من العصف الذهني

مع أول حكومة جاءت بها السلطة بعد حراك آذار/مارس عام 2011، سمعنا من وزير الاقتصاد فيها عن مقترح لإطلاقِ بطاقة الكترونية تتكفل بتوجيه الدعم الحكومي لمن يستحقه، ولمن قد تضررت قوّته الشرائية على إثر حفلات رفع الدعم المتعاقبة. غير أنّه بقي مجرّدَ اقتراح أجهز عليه النسيان في أروقة وزارات النفط والاقتصاد والداخلية والاتصالات. ولكن ومنذ شهر نيسان / أبريل من عام 2013 بدا واضحاً ميل الحكومة السورية جدياً في اجتماعات متتالية إلى إكمال مسيرة رفع الدعم، وبلوغ آخرها بتطابق أسعار المشتقات النفطية في السوق السورية مع أسعارها العالمية.

هذا الميل صار أمراً نافذاً على الأرض. وبموازاته غيّبت السلطةُ أي تعويضٍ مباشر يمسُ الدخولِ المتضررة، فبقي محضَ اقتراحات ذهنية رافقَ أدبيات اجتماعاتِ حكوماتها. لذا لم يجد رئيس الحكومة السورية ضيراً من الإفصاح عن ذلك، وهو يتحدث أمام مجلس الشعب غيرَ مرّة عن دراسة حكومته لمقترح رفع أسعار البنزين والمازوت والغاز، على أن تضمّد ما قد ينزف عن ذلك برفعها للرواتب والأجور في سوريا. وخلال هذا الشتاء رُزقت الأسر السورية ببنود إنفاقيّةٍ جديدة لم تكن في حسبانها، فإذا كان الحدُّ الأدنى لاستهلاكها من مادةِ المازوت سنوياً يقرب من 600 ليتر لغرض التدفئة، فهذا يعني أنها سترصد مبلغ 12 ألف ليرة إضافية يقتضيها السعر الجديد، عدا عن كلفة تحمّلها لارتفاع أسعار باقي السلع.

كما لم يعد مطمئناً لأحد أن يكون احتياطي النفط في سوريا بحسب تقرير سابق صادر عن «المركز الوطني السوري للتنافسية»، نحو 5.2 مليارات برميل، وهذا يسدُّ معادلات الاستهلاك لنحو 18 سنة. وصار حضور النفط كقيمة حسابية غير مستقرة، وغير نهائية، في تركيب مدخلات إيرادات الموازنة العامة للدولة السورية على خلفية نمو «داعش» واحتلالها، حيث هي جغرافياً، لآبار النفط السورية المتاح لها احتلالها. فصارَ التشكيكُ وارداً بدقّة أن تكون مساهمة إنتاج النفط تعادل ربع الناتج المحلّي الإجمالي في البلاد، ونحو ربع إيرادات الموازنة العامة، وقرابة 40 في المئة من إيرادات الصادرات السورية. بالمقابل صار التشكيك وارداً بنجاة كل السوريين من محنة الشتاء الثالث الذي سيحيونه بلا دعم.

أيمن الشوفي

كاتب من سوريا

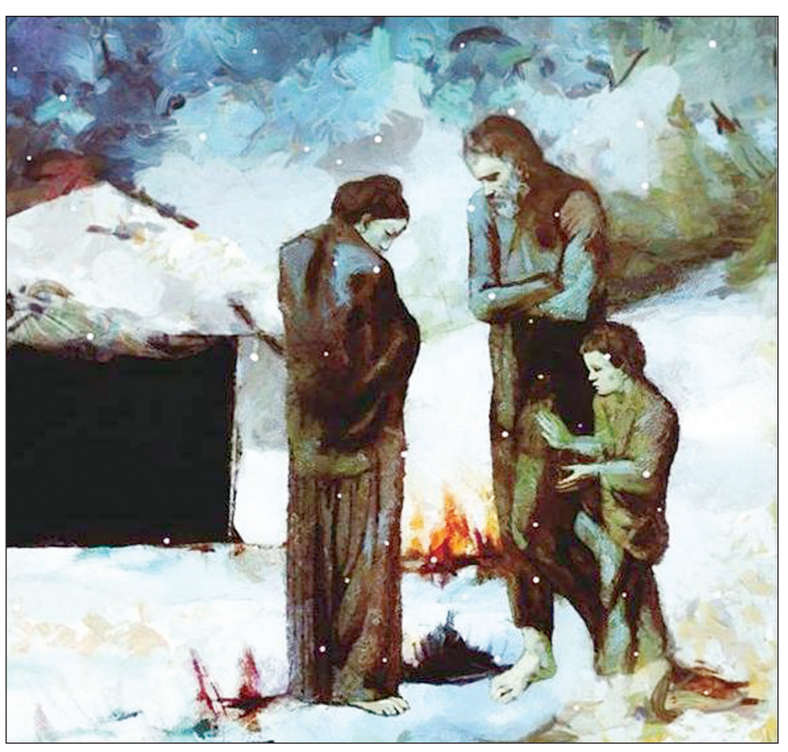

وسام الجزائري – سوريا

تونس كمثال.. مجدداً!

نجح مجدداً المجتمع التونسي، الأهلي والسياسي، بتجنب السيناريو الأسوأ، وذلك بتنظيمه انتخابات نيابية هادئة، قلّت فيها الخروقات الى الحد الأدنى، وترشحت فيها 1300 لائحة رغم أن الاستقطاب الحاد كان سيد موقفها، بتنافس كتلتي «نداء تونس» والنهضة الإسلامية. فازت الأولى بأغلبية نسبية واضحة، فلا أغلبيات مطلقة وفق الهندسة التي اعتُمدت للنظام الانتخابي، وستكلف بتشكيل الحكومة بحسب الدستور المُقر مطلع هذا العام. هنأ رئيس النهضة غريمه الفائز، ودعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية لحمل البلاد خارج دائرة الخطر. السلوك بمجمله حضاري، مسؤول، وطني، ولا غبار عليه. وكان قد سبق الواقعة الجارية اليوم التزام «النهضة» بعدم تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة (بعد شهر) تفكيكاً لتهمة الرغبة بالاستئثار بالسلطة، وسبقه أيضا استقالة الحكومة التي كانت «النهضة» شكلتها، والموافقة على حكومة غير سياسية تشرف على ما كان تبقى من المرحلة الانتقالية.

أن تمارَس السياسة وفق آليات سلمية وتوافقية، بات مطلباً تأسيسياً في العالم العربي. أن يظهَر حزب يتبنى الفكر الاسلامي، ويثبت في الوقت نفسه أنه يحترم الآخر المغاير، فكرا ونهجاً، ويحترم الخيارات المجتمعية أياً كانت، ومنها تراجعه في صناديق الاقتراع، أمر لا يغطّي على أهميته شيء. وأن يتشكل تكتل عابر، بمعنى انه خليط يجمع اليمين واليسار، بغرض هزيمة «النهضة»، هو الآخر علامة على إجادة اللعبة السياسية. وهو قد يتفكك غداً ما دام حقق غايته، ولكن لا بأس، فقد وصل إليها سلمياً، ووفق الأصول. أن يكون بديلُ «النهضة» بورقيبيين وليس اليسار مثلاً، يثير أزمة هذا الأخير العميقة، وانكشاف هذا هو بذاته أيضا وأيضا جزء من إغناء قواعد الحياة السياسية، وفرصة للتفكير ولنحت خيارات، تماما كما ستذهب النهضة إلى ذلك بعد الفرصة التي نالتها على مدى ما يقرب من أربع سنوات، والعقوبة التي لحقت بها اليوم، لفشلها بتجسيد طموحات التوانسة بحياة أفضل.

هنا لم تحدث انقلابات، ولا ذعر، ولا تخويف، ولا ديماغوجيا غبية. وفشلت الدماء المراقة، سواء بالاغتيالات البشعة أو بالعمليات الإرهابية، في إحباط الوجهة المختارة. هناك كم هائل من المشكلات أمام تونس ـ كما في كل مكان من العالم ـ ولكن التوانسة يبدون مهيئين لمواجهتها، وقد زاد تهيؤهم درجة اليوم.

نهلة الشهال

العربي السفير
30 تشرين الأول 2014 ـ العدد 12910
Thursday October 30, 2014

ملف

85 ألف عامل فلسطيني مهددون بوظائفهم مطلع الشهر المقبل في حال أقدمت سلطات الاحتلال على تطبيق قانون يمنع أي فلسطيني من استخدام المواصلات العامة والمبيت داخل مناطق الاحتلال، وفي حال فرض عليهم الدخول والخروج يومياً عبر المعابر بين الأراضي المحتلة والضفة الغربية.

عن بداية نهاية الريع البترولي الجزائري

يوسف عبدلكي – سوريا

منذ تولّيه الحكم، استخدم عبد العزيز بوتفليقة البترول، وما يدرُّه من ريع، كوسائلَ لترسيخ سلطته وتوطيد دعائمها وإدامتها. وبسبب ما شاب انتخابَه من شوائب (ومنها انسحاب كل منافسيه في انتخابات العام 1999 احتجاجاً على ظهور بوادر التزوير، وتركه وحيداً في السباق)، ولإدراكه بأنه لا وزنَ للشعب في نظر النظام الجزائري، سعى إلى التملّص من وصاية الجنرالات الذين نصبوه على رأس الدولة، ملتمساً دعم الخارج، وبخاصة دعم رئيس الولايات المتحدة الأميركية. وأتاحت له تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001 فرصة تحقيق مرامه، فأبرم مع جورج بوش، خلال سفرتين متتاليتين إلى بلاد العم سام في أواخر 2001، صفقة حصل بموجبها على مساندة أميركا وحمايتها مقابل بترول الجزائر وكنز المعلومات الذي تمتلكه عن تنظيم القاعدة.

الأميركان والجنرالات

وتحت غطاء أقلمة قطاع الطاقة مع متطلبات اقتصاد سوق حرة تنافسي، أوكل إلى شكيب خليل مهمّةَ طلب مساعدة البنك الدولي لإعداد قانون جديد للمحروقات. وأعدّت فعلاً مكاتب الدراسات الأميركية التي أوليت إليها دراسة مشروع هذا القانون نصاً استوحى بأمانة أهمّ عناصر المعتقد الأميركي الجديد في المجال الطاقوي، وهو المعتقد الذي كان جورج بوش قد كلّف بصياغته فريقَ عمل ترأسه نائبُه ديك شيني، الرئيس – المدير العام لشركة «هاليبرتون» سابقاً. لم يفاجئ قانون المحروقات الجزائري الجديد إذاً أحداً حين رمى إلى ما يرمي إليه الأميركان نفسه، أي نقل حقوق ملكية حقول البترول والغاز من الشركات الوطنية للدول المنتجة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وهي خاضعة، كما يعلم الجميع، للهيمنة الأميركية. وبعد أخذ وردّ داما أربع سنوات، تخلّلها تجميد مشروع القانون هذا ثم اعتمادُه، ألغى عبد العزيز بوتفليقة، في آخر المطاف، العام 2006، أكثر موادّه إثارة للجدل.

ولم تثبط الرئيس الجزائري عن مساعيه ما تبين من فشل محاولة التنازل عن زمام القطاع البترولي الجزائري للأميركان، إذ كان قد التزم – ولو كانت تبعة ذلك تدهور لحالة الحقول البترولية الجزائرية – بتلبية أي احتياج من احتياجات الولايات المتحدة، إلى درجة تحويل الجزائر إلى أكبر مموّنٍ هذا البلد بالبترول أفريقياً (ارتفاع المشتريات الأميركية من البترول الجزائري من مستوى قريبٍ من الصفر، هو 50 ألف طن في 2000، إلى 22 مليون طن في 2007).

وعلى صعيد آخر، استعمل عبد العزيز بوتفليقة الريع البترولي داخلياً كطعم للإيقاع بزمرة الجنرالات. وكان غرضُه من السماح لهم، هم ومن يأتمرُ بأمرهم، بأن ينهلوا ما طاب لهم من عمولات على كل عقود الشركة البترولية سوناتراك هو توريط قسم معتبر منهم. وقد نجح في ذلك. وأطلق أعضاء زمرته، وبخاصة إخوته، هم أيضاً، العنانَ لشهيتهم في نطاق هذه «الغارة» نفسها.

وبحقٍّ نما الفساد بشكل تصاعدي بعد اعتلاء الرئيس الجزائري سدة الرئاسة في 1999، فتحوّل إلى وسيلة من وسائل الحكم، مكّنته لا من تحييد أعدائه فحسب لكن أيضاً من تدعيم سلطته بشراء مساندة رجال أعمال متعفني الذمم وموظفين ساميين ومسؤولين سياسيين من كل الأطراف، وكذلك أعضاء الطرق الصوفية. لكن الأمور بدأت تسوء مع أواخر 2011، ففضيحةُ الفساد المدويةُ التي كشفت عنها النقاب، في 2009، دائرة الاستعلامات والأمن (استخبارات الجيش)، كانت قد مكّنت هذا الجهاز الأمني من التحكم في مقاليد القطاع البترولي إثر إقالة وزير الطاقة شكيب خليل، رفيق طفولة الرئيس وأحد رجال بطانته، فضلاً عمّن تورّط فيها من مسؤولين كبار في سوناتراك.

التهديدات

وبسبب قصوره وعدم أهليته، أو بسبب الإهمال، أو ربما لكونه تلقّى أوامر بذلك، أبقى الثنائي الجديد الذي نُصِّب على رأس قطاع الطاقة (الوزير، والرئيس ـ المدير العام لسوناتراك) على حاله قانونَ المحروقات الموروث عن الفريق السالف، الذي جعل منه فزاعة ينفر منها كلُّ مستثمرٍ أجنبي. لذا، لم يفاجأ أحدٌ بطبيعة الحال عندما باءت بالفشل المناقصةُ الثالثة لمنح رخص التنقيب عن البترول المعلن عنها في تشرين الاول/أكتوبر 2011، إذ لم يعد هناك من شركة بترولية جديرة بهذه التسمية ترغب في البحث عن المحروقات في الجزائر. وكانت هذه أول ضربة تلقتها منظومة الحكم التي أنشأها بوتفليقة، ضربة كانت له نذيراً ببدء عهد جديد ليس البترول فيه أداة لشراء الضمائر والحلفاء.

ورغم أنّ هذه الإهانة باغتته، كان النظام يعرف أن أسسَه ليست على ما كانت عليه من الصلابة. لكن كانت أمامَه سنوات أخرى سمان، بالنظر إلى أن الريع البترولي لم يكن بعد قد نضب. ما كان يقضّ مضجعَه هو إدراكُه بأنه إذا ما فقد القدرةَ على التلاعب بالأشخاص والحشود، ففي ذلك حكم عليه بالفناء أو على الأقل بقبول التفاوض. لكن التفاوض مع مَن؟ لم يكن لديه إجابة على هذا السؤال، إلا أنه كان يشعر بشكل مبهم بوجود قوى قد تستيقظ وتنقلب عليه في أوساط الشعب الذي لم يعامله يوماً إلا كفوغاءَ منصاعة يسهل التحكم فيها. صحيح أن هذا التهديد لم يكن بعد ملموساً، لكن تحوّله إلى واقع كان وارداً ما لم يكن في حوزة النظام بضع مئات الملايين من الدولارات لتهدئة أوار المجتمع وبخاصة الشباب.

وفي انتظار اكتشاف وصفة سحرية تمكّنه من شراء السلام الاجتماعي، اختار النظام كبشَ فداء يلصق به مسؤولية إفلاسه، وكان هذا هو الرئيس ـ المدير العام لسوناتراك، فأقيل من منصبه بعد 22 شهراً من تنصيبه. وقد أُخذ عليه أنه لم ير في الأفق نُذُر الخطر، فلم يسعَ في الوقت المناسب إلى تعديل قانون المحروقات، بما يجعل الجزائرَ أكثر جذباً للمستثمرين.

ودُقّ ناقوس الإنذار ثانية في السنة نفسها، 2011، حين انتشرت إشاعات في الأوساط البترولية العالمية مفادُها أن مخزونَ الغاز الطبيعي الجزائري بُولغ في تقديره. وبادر وزير الطاقة إلى تكذيبها قائلاً إن هذا المخزون كاف لا لتغطية احتياجات السوق الداخلية فحسب لكن أيضا للوفاء بالتزامات الجزائر التصديرية. غير أن الأرقام كانت عنيدة، فإنتاج البلاد تراجع من 89 مليار متر مكعب في 2005 إلى 83 ملياراً في 2011، فيما تراجعت الصادرات الغازية من 65 مليار متر مكعب في 2005 إلى 49 ملياراً في 2012. لذا وجد النظام نفسه مجبراً على التسليم بالواقع والإقرار بأن الجزائر تعاني مصاعب متزايدة في تسويق غازها لأنّ الولايات المتحدة الأميركية بصدد التحوّل من دولة واسعة الاستهلاك إلى دولة مصدّرة، بفضل استغلال مكثف للغاز الصخري شُرع فيه قبل ذلك بعشر سنوات. كذلك، اعترف بأن استهلاك الغاز الطبيعي داخلياً يعرف منذ سنوات نموّاً كبيراً، وأن البلاد، إذا ما استمر نموُّه بالوتيرة ذاتها، قد لا تستطيع بعد فترة الوفاء بالتزاماتها التصديرية الخارجية.

وكان في كل هذا ما يفوق طاقة احتمال طاقم الحكم الجزائري: أسعار بيع الغاز تتراجع، والمجال المنجمي الجزائري أصبح غير جاذب للمستثمرين، وعقود التصدير قد يستحيل الوفاء بالتزاماتها... كان صرحُ النظام في طور التصدّع. ولتفادي انهياره، وعد وزير الطاقة بقانون محروقات جديد يتضمن تدبيرين أساسيين: الأول هو مراجعةُ طريقة حساب الضريبة على فوائد الشركات البترولية، بما يربطها بنسبة المردودية، ما كان هدية ثمينة لهذه الشركات فالصالح الجبائية غير قادرة على التحقق من دقة ما تقدمه إليها من عناصر تحدّد النسبة المذكورة. أما الثاني فهو الترخيص باستغلال الغاز الصخري لتعويض انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي. وقد تمّ اعتمادُه على ما فيه من خطر على البشر والنبات والحيوان، وبالرغم من عدم تحكم الجزائريين في التكنولوجيات اللازمة لذلك.

.. و«مشكلات» مع النفط!

وكان الإنتاج البترولي هو الآخر في طور الانخفاض، إذ تراجع من 85 مليون طن في 2006 إلى 76 مليوناً في 2012 (تشمل إنتاج المكثّفات النفطية). وإذا لم يكن لهذا التراجع من أثر على صحة البلاد المالية، فلأن سعر برميل البترول كان لا يزال يتراوح بين 120 و130 دولاراً. لكن ميلَ الأسعار إلى الانخفاض منذ سنة تقريباً – وهو ميل يبدو أنه سيدوم – بدأ حقاً يقلق النظام، خاصة أن تعداد أجهزة الأمن (من جيش وشرطة ودرك)، ونفقاتها المكلفة لاتقاء السخط الشعبي في ارتفاع مستمر. ثم حصل الهجوم الإرهابي على حقل تيغنتورين الغازي في كانون الثاني/ يناير 2012 – وكان الأول من نوعه في تاريخ البلاد – فأقام قلّة جاذبية الجزائر في نظر الشركاء الأجانب، وزاد ارتيابَهم في فعالية الوسائل المسخّرة لحماية المنشآت البترولية والعاملين فيها.

وكانت آخرَ حلقة شهدناها من هذا المسلسل هي فتور حماس الشركات البترولية للمناقصة الرابعة لمنح رخص جديدة للتنقيب عن المحروقات. أُعلن عن هذه المناقصة في كانون الثاني/ يناير 2014، وخصّت 31 منطقة، منها 17 فيها محروقات غير تقليدية (غاز صخري وبترول صخري). وقد أُجل موعد فتح أظرفة العروض مرتين أملاً في أن تشارك في المناقصة الشركات التي امتنعت عن ذلك. ولم يسفر الانتظار عن شيء، فمن أصل 31 منطقة لم تحظ باهتمام المستثمرين في آخر المطاف سوى 4 مناطق لا تحتوي أية واحدة منها على محروقات غير تقليدية. والأدهى من ذلك، لم تتقدم بعروض لثلاث من هذه المناطق سوى شركة واحدة يتيمة، فيما أثارت الرابعة تنافساً طفيفاً بين شركتين. ولم يكن بمقدور الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات أن ترفض ما عُرض عليها، فاكتفت به على هُزاله.

وأفاضت نتيجةُ هذه المناقصة كأسَ النظام، فأصبح يتساءل عن طبيعة الكارثة المقبلة المترتبة به، وبدأ الهلع ينتشر في صفوفه. فالريعُ الجديد، ريع استغلال الغاز الصخري، الذي كان يعوّل عليه لتجديد أوصاله، لا يثير حماس المستثمرين على ما يبدو. ما العمل إذن؟ مراجعةُ قانون المحروقات مجدداً؟ وإذا كان الجواب نعم، فما التنازلات الجديدة الواجب تقديمها لاجتذاب المستثمرين؟ اللّهم إلا إذا قررت سوناتراك الشروع في استغلال الغاز الصخري بمُفردها. لكن من أين ستأتي بالرساميل؟ فتطوير هذه الصناعة غالي التكلفة، خاصة أن هذه الشركة، لعدم امتلاكها التكنولوجيا اللازمة، ستضطر لا محالة إلى أن تدفع باهظاً ثمن العون الأجنبي.

وبشكل أكثر سطحية، يُطرح السؤال عمّن سيكون كبشَ الفداء الذي ستلصق به مسؤولية هذا الفشل الجديد. وما هي الهزّات التي ستنجم في قلب النظام وطاقم الحكم عن هذه السلسلة من الأنباء السيئة؟ هل ستكون تغييراً على مستوى المسؤولين أم تغييراً على مستوى المناهج؟ هل ستقتصر الهدايا التي أعدّ النظام نفسَه لتقديمها بغرض النجاة بنفسه، على قطاع الصناعة البترولية؟ ألن يتنازل عن قطع أخرى من رقعة السيادة الضئيلة المتبقية له لقوى سياسية أو مالية ـ وبخاصة الخارجية منها ـ نظير دعمها له؟ أسئلة كثيرة لن يطول أجل الإجابة عنها.

حسين مالطي

أحد مؤسسي «سوناطراك» ومؤلف كتاب «القصة السرية للبترول الجزائري»
la découverte الصادر بالفرنسية عن دار نشر
ترجمه من الفرنسية ياسين تملالي

دعماً لفلسطين: الساحل الغربي للولايات المتحدة ضد «زيم»

ما زالت أعمال «اوقفوا السفينة، من اجل فلسطين» التي تنتهجها «حركة المقاطعة ورفع الاستثمارات والعقوبات BDS » في الساحل الغربي من الولايات المتحدة تُلف بالصمت المطبق من الصحافة الأميركية... مع انها تتوسع، وقد تمكنت من التأثير جديا على صورة كبرى شركات الشحن البحري الاسرائيلية «زيم». وخلف الحركة ناشطون كثر ومن بينهم امرأتان استثنائيتان، واحدة في 32 من عمرها والثانية في ال44. الاولى، لارا كسواني، قصيرة القامة ونحيفة، ذات شعر اسود طويل وصوت خافت، وهي تنشط من مكتبها في احد شوارع سان فرنسيسكو الفخمة. اما الثانية، سارة كرشنار، فطويلة القامة وشعرها اجعد وصوتها دافئ، وهي حامل وتنشط في بركلي من منزلها ذي الالوان الفرحة.

لارا هي مديرة مركز الموارد العربية للتنظيم (Arab Resources and Organizing Center-AROC)، وسارة هي واحدة من مؤسسي «المنظمة العالمية اليهودية ضد الصهيونية» (IJAN).

وهما اساسيتان في اطلاق التحرك ضد الناقلة زيم» الذي ادى الى إلغاء رحلاتها بدءا من آخر تشرين الاول/اكتوبر وحتى نهاية 2014، إذ لا يظهر لها اثر في بيانات موانئ اوكلاند ولونغ بيتش (لوس انجلس) وسياتل وفانكوفر في كندا (راجع مقال دايخة الدريدي في «السفير العربي» بتاريخ 2004/8/19).

وتقول سارة انهم لا يعرفون بعد معنى ذلك، وما اذا كانت الشركة الناقلة ستستخدم بواخر أخرى لايصال بضائعها الى الموانئ التي حال التحرك دون وصولها اليها بهدوء، و«لكن ذلك الاختفاء هو بحد ذاته نصر كبير». وكانت سفن هذه الشركة تصل بانتظام الى الموانئ الأميركية تلك وبمعدل ست سفن بالشهر. لكن، لماذا «زيم « تحديداً؟ لأنها، بحسب لارا، تجسيد لنظام الفصل العنصري الذي تمارسه اسرائيل. فالشركة مملوكة للدولة الإسرائيلية جزئيا وهي لعبت دورا تاريخيا في بناء إسرائيل ونقل المستوطنين والتجهيزات العسكرية في 1948.

انظر الفيديو الدعائي للشركة على الرابط
https://www.youtube.com/watch?v=oEr2VuAFg-g&app=desktop .

و«زيم ما زالت تنقل اسلحة ومعدات عسكرية الى اسرائيل حتى اليوم»، تقول سارة. وهي وإن على مستوى صغير، ولكن معبر، تكشف «كيفية اشتغال اسرائيل والصهيونية والعلاقات وتوزيع الأدوار بين مجموعات يفترض أنها خاصة والسلطة الإسرائيلية، فهذه المجموعات تمثل فعليا البنية التحتية التي تستخدمها إسرائيل في مشروع تطوير نفسها وسلطتها الاقتصادية والعسكرية في العالم». وبالنسبة لمنظمة «إيجان»، فإسرائيل تبيع تكنولوجيتها القمعية، العسكرية والبوليسية، في العالم كله، وشركة «زيم» هي الوسيط والناقل.

انظر التقرير عن التوسع العالمي هنا
http://mondoweiss.net/2013/01/israels-worldwide-repression

وعلاوة على هاتين المنظمتين اللتين تمثلهما لارا وسارة، هناك عشرات المجموعات المنضوية في تحالف «أوقفوا السفينة»، وهم يخططون لتوسيع نشاطهم ليشمل موانئ أمريكية أخرى خارج الشريط الغربي للولايات المتحدة، وأيضا موانئ بلدان مثل انكلترا وايرلندا واسكتلندا وإفريقيا الجنوبية والهند الخ.. بغاية عرقلة عملية النقل تلك وجعلها مكلفة للغاية.

ولا يحدث كل هذا التحرك بلا ردة فعل من المنظمات الصهيونية الأميركية. فعلاوة على صمت الصحافة الاميركية المطبق، بدأت تلك المنظمات تطلب من الشرطة القيام بمهمتها: قمع هذه التحركات!

دايخة الدريدي

صحافية جزائرية مقيمة في الولايات المتحدة الأميركية
ورئيسة تحرير موقع «انترناسيونال بولفار»

مواقع / إصدارات

الحرية للجدعان.. وللمعتقل الذي لا نعرفه

51.742 متابع لصفحة «الحرية للجدعان» الفايسبوكية، من مصر.

ماذا يجري هنا؟ ربما كان من دون تخطيط مسبق للقيّمين على الصفحة، يجري فعلياً توثيق كلّ تفصيل صغير متعلّق بالمعتقلين لأسباب سياسية في مصر، سواء كانوا ناشطين أم شباب شاركوا في تظاهرات أو تجمعات...

في الخانة المخصّصة للتعريف، ترد الجملة التالية: «الحرية لكل المعتقلين.. الحرية للمعتقل الذي لا نعرفه.. الحرية للجدعان». يوم 25 كانون الثاني/ يناير من هذا العام، في احتفالات الذكرى الثالثة للثورة، تمّ إلقاء القبض على حوالي 100 شخص. من هم هؤلاء المعتقلون؟ ناشطون سياسيون، شباب اعتقلوا بشكل عشوائي، أطفال، طلاب جامعات... أمّا الاتهامات الموجهة إليهم فتأتي متنوّعة ما بين الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين وحيازة قنابل والتظاهر.. وغيرها من التهم غير المحقّة أو «الملفقة».

وبناءً على هذه الأحداث والاعتداءات المتكررة والحبس التعسّفي، وُلدت صفحة «الحرية للجدعان». بمعنى آخر هي إبنة الحاجة إلى متابعة يوميّة جديّة لأحوال مئات المعتقلين: أوضاعهم القانونية، تفاصيل محاكماتهم، إضراب بعضهم
عن الطعام، حالاتهم داخل السجن...

(#افضحوهم) هو واحد من الهاشتاغات التي أطلقتها الصفحة. في أحد البوستات المدرجة ضمنه، نشرت الصفحة رسالة مسربة من السجن تحكي عن انتشار عدد كبير من الثعابين في العنابر المتاخمة لحديقة سجن القناطر إثر اشتعال النار في أشجارها الأسبوع الماضي، ما أدى لهروب الثعابين إلى العنابر.. واشتكت الفتيات عبر الرسالة المسربة من أن إدارة السجن تجاهلت إثبات الأمر في محاضر رسمية أو تمشيط الزنازين.. بينما اكتفى أحد الضباط بالرد على إحدى طالبات الأزهر اللاتي اشتكين له تهديد الثعابين لحياتهن بالقول: «لا حد منكم يموت هنبقى نعمل محضر».

وتلاحق الصفحة أخبار كلّ معتقل جديد: صوره ومعلومات وتفاصيل عن اعتقاله. آخرهم كان محمد حاتم، طالب في كلية الصيدلة في جامعة الإسكندرية، تمّ إلقاء القبض عليه من أمام بوابة الكلية. عُرض على النيابة العامة في اليوم التالي لتوقيفه، وتقرر حبسه 15 يوماً على ذمّة التحقيقات. يقول القيّمون على الصفحة انّه «تمّ القبض عليه عشوائياً على الرغم من عدم وجود تظاهرات في أيّام سابقة...».

تنظّم الصفحة مجموعة من الدعوات والمناسبات للوقوف حول قضيّة محدّدة. محمد سلطان إحدى الشخصيات المسلّط عليها الضوء بقوة، خاصة في الفترة الأخيرة لأحقيّة قضيّته ولخطورة وضعه الصحي بعد تجاوز إضرابه عن الطعام الـ260 يوماً. نُظمت في الأسابيع الماضية تظاهرة الكترونية تحت عنوان #الحياة_لمحمد_سلطان، وكانت مفتوحة للمشاركة وإرسال الدعم لمحمد.

وتنظّم الصفحة النشاطات الحاصلة خارج العالم الافتراضي وتواكبها، كتوزيع «هدايا السبوع» وبداخلها صور للمعتقلين مع قصصهم، وصور للطلبة الذين تمّ اعتقالهم في فجر أول يوم دراسة، مع نص المادة 73 من الدستور المصري باب الحقوق والحريات التي تنصّ على أنّ «للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وحق الاجتماع الخاص سلمياً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه.»

هذه الصفحات هي تكريس للانتقال من عالم المواقع الالكترونية للاستفادة من فايسبوك عبر صفحات سهلة وبسيطة تماشياً مع حاجة أكبر إلى السرعة وسهولة النشر والتفاعل والخروج من القيود.

https://www.facebook.com/Al7oriallgd3an

فكرة

تطوّر تكنولوجي بنكهة سعودية

يُصرّ السعوديون، سلطة وشعباً، على بلوغ أعلى مستويات التطوّر والتقدّم التكنولوجي. ولكن.. في ملتقى «الإعلام الإلكتروني: التطلعات والتحديات»، قال نائب وزير الثقافة والإعلام عبد الله الجاسر إنّ «السعودية والدول العربية الأخرى تأخرت في منح الإعلام الإلكتروني الاهتمام والرعاية والدراسة»، لافتاً إلى أن الإعلام الإلكتروني «فرض واقعاً إعلامياً واتصالياً جديداً وشكل تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في ضوء تقنيات متسارعة ومتلاحقة تعددت أشكالها واستخداماتها...».

لا عيب في هذا الكلام بل هو عين العقل. اصرارٌ وشغف ببلوغ الأفضل في عالم يسير بخطى ثابتة نحو التطوّر التكنولوجي. وفي السياق، يصلنا خبر إطلاق العديد من المدارس السعودية قنوات لها على موقع «يوتيوب» تماشياً مع «متطلبات التعليم الذكي». وهذا الأخير ينتشر عالمياً، بل يقال إنه الطريقة التي وقع عليها الأميركان للإبقاء على هيمنتهم الثقافية على العالم، باعتبار انه . هذا التعليم الذي ينتشر كالنار في الهشيم. يتم باللغة الانجليزية.

إلا أن تدخّل بعض التربويين أربك الموقف وأعادنا إلى الخلف: تحذير من انتشار الإقبال على موقع يوتيوب لمراحل تعليمية متقدّمة و«تحديداً بين الأوساط النسائية»! ومشرفات تربويات يصرّحن بأنهنّ أبلغن إدارات المدارس أنه في حال تم ضبط قناة مخالفة للتعليمات، وتظهر فيها مقاطع تصوير، ستتم محاسبة المتسبب من الكادر التعليمي. أما في حال ضبط مخالفات مماثلة في مدارس أهلية، فربما تصل العقوبة إلى إغلاق المنشأة، لأنها مخالفة لتعليمات البيئة التربوية وللشريعة الإسلامية. ترجمة هذا الكلام: يفترض أن يتم إنتاج الأفلام على يوتيوب بشكل لا يُظهِر شخصيات أو. خصوصا. طالبات.

بهذا نعود إلى مربّعنا الأول: ظهور نساء في فيديو تعليمي؟ يا غيرة الدين؟ مخالفة للشريعة الإسلامية إذا ظهر طرف صبيّة في فيديو عن مدرسة؟ ماذا يفعلن في صفوفهنّ؟ يرقصن أم يتعلّمن؟ ما الضير من فيديو تظهر فيه مدرّسة تشرح (لا سيما أنهن منقبات!)، أو طالبة محجبة أو منقبة تتعامل مع المادة التعليمية؟ كيف يمكن المواءمة بين وجود نساء في مجلس الشورى السعودي، يجري تصويرهن كل يوم في مجلسهن أو أثناء استقبال الملك أو المسؤولين لهن، ثم يحرّم الفيديو التعليمي الذي قد تشارك فيه امرأة. وهل الصورة فحسب محرمة أم الصوت عورة كذلك؟ هذا حقل السخافة.

أما الخشية كل الخشية فهي من تحوير «التطور التقني» ذاك لينتهي مثلا إلى إعادة الفتيات إلى بيوتهن ليتلقين تعليمهن بواسطة الانترنت، طالما هذا التعليم الالكتروني متوفر بل سيكون أساسيا في المستقبل. إعادة الفتيات والنساء سجينات في الحيز الخاص والردة على وجودهن في الحيز العام ولو بتقنين كما هو حاصل. فمن يفكر بإصدار كل تلك التحذيرات والتهديدات لن يتأخر عن ابتداع هذا «الحل»! وأصلا.. علامَ تعليم الفتيات؟

... التطور التقني لا يعني التقدم والتحرر، بدليل اتجاه العلم إلى إنتاج أفظع الأسلحة، وأشد وسائل السيطرة على العقول والمشاعر للإلهاء عن التفكير.. التلازم بين الاثنين وهمٌ بالتأكيد. ولكن، لا وجود لتطور تقني يتلازم مع تزمت اجتماعي محكّم. هذا أيضاً وهمٌ خالص. التقنيات تغير الحياة. إقرأوا التاريخ... واختاروا.

زينب ترحيني

السفير العربي

قضية

116 دولارا شهرياً هو معدل الدخل الشهري لحوالي 96 في المئة من العمال في مصر، بحسب تقرير صادر عن جهاز التعبئة العامة والإحصاء الحكومي، فيما أظهر التقريرأن أعلى متوسط أجر شهري وهو 2300 دولار، ويحظى به العاملون في القطاعات المالية والتأمين.

بعثٌ آرامي في فلسطين..

كأننا أمام فصل من كوميديا ناجحة، توجّه نقداً لاذعاً للفلسفة السياسيّة الحديثة. مهما اتخذنا الأمر على محملِ الجد، لا يسعنا التخلّص مما يحتويه من عبثٍ هزليّ. ما القصّة إذاً؟ استيقظ وزير الداخليّة الإسرائيليّة صباحاً وقرر أن المسيحيين في فلسطين ليسوا عرباً. هكذا: لستم عرباً. طيب ماذا نحن؟ قال: أنتم آراميّون. حدث في أحد صباحات أيلول/سبتمبر الأخير أن استيقظ أكثر من 130 ألف إنسان فلسطيني مسيحي داخل الأراضي المحتلّة العام 1948، ووجدوا أنفسهم قد قُطعوا من العروبة لمصلحة القوميّة الآراميّة.

بعد أيّام قليلة من ذلك القرار استقال الوزير. قصّة استقالته لا تزال بؤرة نميمة في كواليس الصحافة الإسرائيليّة حيث تسود ادعاءات تورّطه بقضايا ذات طابعٍ جنسيّ. لكن الاستقالة لم تغيّر شيئاً من البرنامج، فالمشروع أكبر بكثيرٍ من مجرّد قرار وزاري. «المؤتمر الأوّل للقوميّة الآراميّة» سيُعقد في مكانه وزمانه من دون زحزحة، وقد صار ذلك فعلاً يوم 21 تشرين الأوّل/أكتوبر في مدينة اسمها «نتسيريتعيليت»، أقامها الإسرائيليّون على أراضي مدينة الناصرة وقراها المحيطة. هنا، يجدر التذكير أن الناصرة هي واحدة من المدن الرئيسة في الرواية التاريخيّة المسيحيّة، ويُحكى أن فيها بشّرت الملائكة مريم العذراء بولادة المسيح.

عُقد المؤتمر تحت حراسةٍ أمنيّة إسرائيليّة مشددة، ومنعت الصحافة من دخوله. إلى جانب الوزير المستقيل حضر كاهن التجنيد، واسمه جبرائيل نَدّاف، وهو كاهنٌ من طائفة الروم الأرثوذكس أقالته الكنيسة من أي منصبٍ دينيّ لكنّه لا زال، بحمايةٍ إسرائيليّة، يرتدي رداء الكاهن. وإلى جانبهم حضر أيضاً رئيس بلديّة «نتسيريتعيليت»، وهو بموازاة سياساتها «السبّاقة» في ماراثون العنصريّة الصهيونيّة، ضليع أيضاً بقضايا الرشى والفساد. بهذه الأجواء الاحتفاليّة، افتتحت «القوميّة الآراميّة» مؤتمرها الأوّل في «إسرائيل».

تحالف المتحجّرات

في المجلّد الأوّل من مؤلفه المؤسّس، «دراسة التاريخ»، الذي كُتب في الثلاثينيّات، يطرح المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي نظريّته التأريخيّة التي تتناول الحضارات بصعودها وسقوطها، تناولاً نفسياً سلوكياً يصل به إلى منح الحضارات صفة نهائيّة. هذا من باب الاختصار. في الفصل السابع من المجلّد يتحدّث توينبي عن الاستثناءات في هذه النظريّة، خاصةً عن الشعوب التي أعيد إحياءها بعد آلاف السنين، وهو يخص بالذكر اليهود والسريان، ويصفهم (وإن كان وصفاً قاسياً) بالمتحجّرات التاريخيّة. إذاً يرى بهم حالة «ضحايا تمييز دينيّ يمثّلون مجتمعات منقرضة، لم تواصل بقاءها إلا كمتحجّرات»، إذ أنها لم تختف عن الوجود، لكنّها بالتأكيد ليست حضارات حيّة.

أما في أرض فلسطين فلم يكن للآراميّة إلا الوجود اللغوي، وللدقة فقد كانت الآراميّة لهجة من لهجات اللغة السريانيّة، إضافةً لطريقتها الخاصّة في كتابة الحرف. ولم تكن هذه اللهجة محكيّة في أرض فلسطين إلى العام 540 ق.م. تقريباً، بعد عودة اليهود من «السبي البابليّ» في بابل. هناك اكتسبوا الآراميّة التي انتصرت على أكاديّة الآشوريين، كما اكتسبوا هناك أيضاً ما سُمي لاحقاً بالتقويم العبريّ وعادوا بهما إلى فلسطين. وقد كانت الآراميّة اللغة التي تحدّث بها السيّد المسيح الذي وُلد فقيراً بين فقراء، إذ أنها كانت هي لهجة العوام والطبقات المعدمة بين القبائل اليهوديّة، بينما احتكر الأسياد من كهنة ورجال دين اللغة العبرانيّة. في جدليّة السيّد والعبد، لا زال السيّد يتحدّث العبريّة إلى يومنا هذا، أما المستعبَدين فمنهم من قبل بالعبوديّة برحابة صدر، شرط أن تكون بالآراميّة القديمة لا بعبريّة الحاضر.

«آرامي ورأسي مرفوع»

لم نخترع قصّة القوميّة الآراميّة، بل استوردناها من لبنان. ولعلّ أكثر ما يُثبت تمسّك الفلسطينيين في إسرائيل بانتمائهم للأمة العربيّة هو نسخ كل المصائب السياسيّة التي تصيب الوطن العربيّ إلى مجتمعنا. ومثلما نُسخت الطائفيّة ونُسخ التكفير، نُسخت أزمات اليسار ونُسخ بلاء النيوليبراليين، نُسخت «النزعات الانفصاليّة» أيضاً. «القوميّة الآرامية» هذه ليست غريبة عن نزعات التسييس السريانيّة في لُبنان، وذروتها الحرب الأهليّة. وجدنا موقعين للآراميين على الانترنت، واحد منهم هو موقع «التنظيم الآرامي الديمقراطي»، ولديهم نشيد (بالعربيّة وليس الآراميّة، والله أعلم) تتحدث كلماته عن انبعاث نسر سرياني، يقولون فيه: «ولنا النهر ولنا البحر من آرام إلى كنعان»، وأناشيد أخرى مثل «آرامي وراسي مرفوع» وتحريف لأغنيّة «أنا مش كافر»، يقولون فيه: «الي بيخطف كافر والي بيقتل كافر، لكن شو بعملّك إذا اجتمعوا علينا مجموعة من الكافرين؟»، وتحريف آخر لأغنية «شو هلأيّام» يقولون فيه: «بيقولو لك هلصليبيّة أخذوا أرضن للغُربان...».

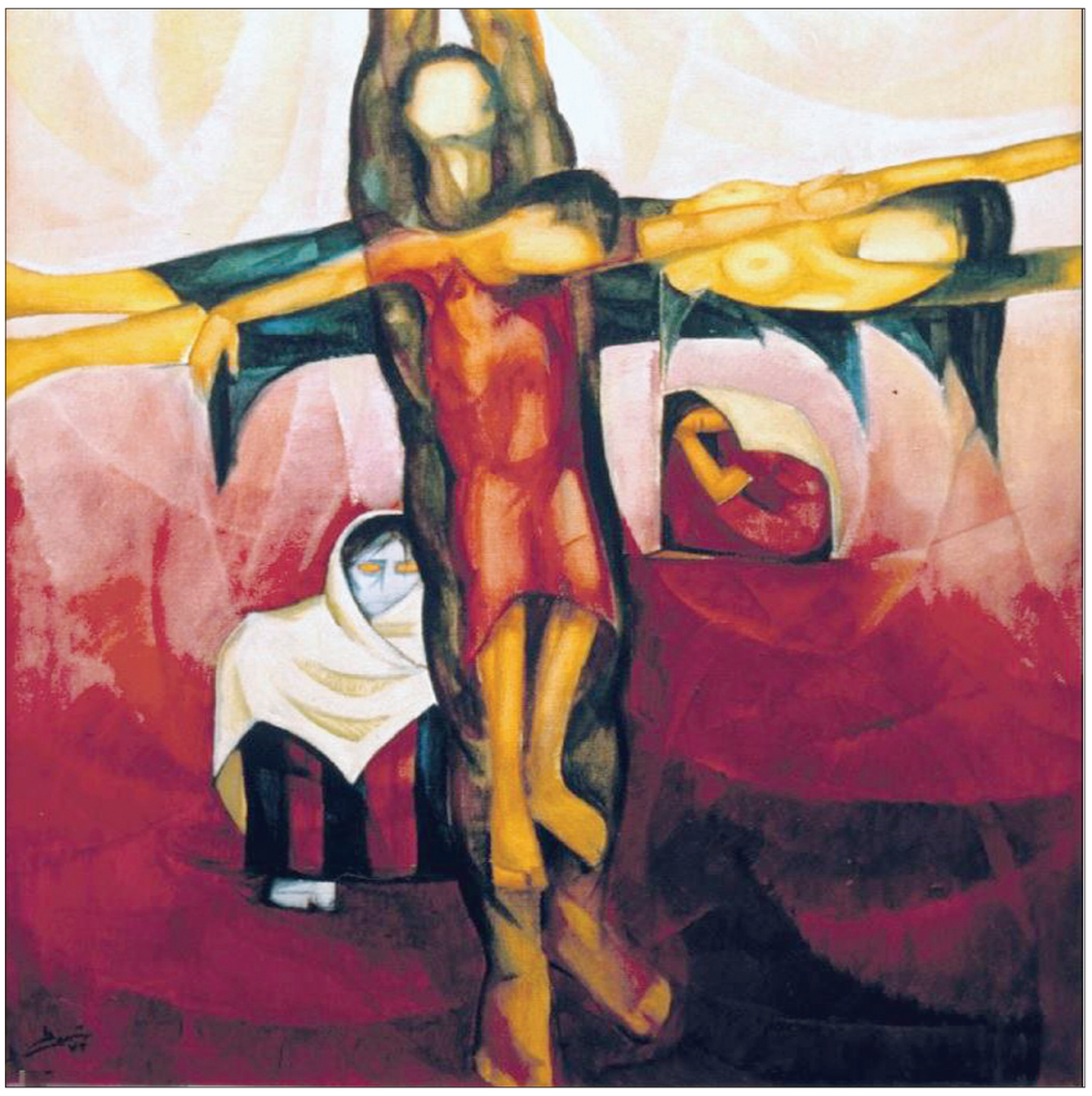

اسماعيل شموط – فلسطين

بروتوكولات من وكر التجنيد

في فلسطين المحتلّة، قاد «الحملة الآراميّة» ما يُسمّى «منتدى تجنيد المسيحيين». وهو تنظيم بدأ في العام 2012 وبقي يمثّل نفراً قليلاً من العملاء من أبناء الطائفة المسيحية، وقد وضعوا نصب أعينهم هدف الانسلاخ عن المجتمع العربي الفلسطيني والاندماج بمجتمع المستعمرين الصهيونيّ عن طريق الانخراط في الجيش الإسرائيلي. أسس المنتدى رائد في جيش الاحتلال، بدعم من كاهن التجنيد نَدّاف، ويمثّلها اليوم بالأساس نقيب سابق في سلاح المظليين الإسرائيلي. وفّرت الحكومة الإسرائيليّة لهذا «المنتدى» كل الموارد «على بياض». مكاتب وموظّفين ومِنَح ومبالغ ماليّة طائلة من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من المسيحيين في الجيش الإسرائيلي. وكانت 2014 سنة «الإنجازات» بالنسبة للمنتدى في عمله تجاه الحكومة الإسرائيليّة.

في يوم 16 كانون الأوّل/ديسمبر من العام 2013 عُقدت في الكنيست الإسرائيلي جلسة خاصّة للجنة برلمانيّة أطلق عليها «لجنة تجنيد الأقليّات»، ترأسها عضو البرلمان آيليت شاكيد التي نادت علناً إبان الحرب الأخيرة على غزّة بقتل «النساء والشيوخ أيضاً». لم تحظ هذه الجلسة بالتغطية الإعلاميّة الفلسطينيّة الكافية، رغم أن البروتوكول قد نُشر عبر الموقع الرسميّ للبرلمان. عُرضت في الجلسة معطيات دقيقة حول تجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي، وحول نيات الجيش والحكومة. ويتوضّح من المحضر، بشكلٍ يثير الضحك والشماتة والبكاء في آن، صراع الديوك بين العملاء على أنواعهم من أجل مكاسبهم الشخصيّة وسباقهم في تذليل النفس أمام الصهاينة.

تمحور خطاب ممثل منتدى تجنيد المسيحيين في محضر الجلسة حول مطلبين أساسيين، كلاهما تحققا في العام 2014. الأوّل أن يُرسل للشباب المسيحي في سن التجنيد أوامر للمثول في العسكر، تكون اختياريّة وغير مُلزمة، فمن يرفضها (أي الأغلبيّة الساحقة من الشباب) لا يتعرّض لعقوبة، لكنّها خطوة مرحليّة لتجهيز الشباب من أجل فرض الأوامر الإلزاميّة لاحقاً. أما المطلب الآخر فكان الاعتراف «بالقوميّة الآراميّة». لماذا؟ يفسّر مندوب منتدى المتصهينين: من أجل «تخلّص الشباب المسيحي من فكرة كونه عربياً، لأنها الفكرة التي تحول دون دخوله إلى الجيش الإسرائيلي».

لكنْ هناك أسباب أكثر عمليّة فسّر بها المندوب (بالمناسبة، بالعاميّة الفلسطينيّة مندوب وجمعها مناديب تعني الجواسيس) ضرورة إعطاء مكانةٍ قانونيّة لقوميّة المسيحيين الآراميّة، من أجل فرز الشباب المسيحي عن باقي «الأقليّات» في الجيش الإسرائيلي. حيث يسكن هؤلاء استعلاء مقيت على غيرهم من الدروز والبدو عامةً، وعلى الخادمين منهم بالجيش خاصةً. إذ يرفض المسيحيّون دمجهم في الوحدات الخاصّة بالدروز أو بالبدو. وقد فسّر المندوب في الجلسة بديبلوماسيّة أن «عقليّتنا تختلف كلياً عن عقليّة هؤلاء».

شهادة فطامٍ من العروبة

يتلازم الاعتراف الإسرائيلي بقوميّة جديدة مع مشروع خبيث لتجنيد أبناء هذه المجموعة في الجيش الإسرائيلي، لينخرطوا في قتال إخوانهم في غزّة أو لبنان. كأن التجنيد، وهو لا ينمّ عن أي حاجةٍ ماديّة أو عسكريّة في جيش يعتمد على القدرة التكنولوجيّة لا على الموارد البشريّة، هو «شهادة فطام» تقدّمها إسرائيل لمن «يتخلّص» من هويّته العربيّة. بين الدروز، مثلاً، تلازمت سياسات التفرقة مع فرض الخدمة العسكريّة الإجباريّة على الشباب الدروز منذ العام 1954. فبني معروف، وعددهم 110 آلاف في فلسطين اليوم، شيء والعرب شيء آخر، لهم مناهج تعليم مختلفة ومكانة سياسيّة مختلفة. كذلك سعت الحكومات الإسرائيليّة لسلخ الفلسطينيين البدو، وعددهم نحو 200 ألف إنسان في النقب و100 ألف في قرى شمال فلسطين، عن سائر الشعب الفلسطيني عبر ما نسمّيه بعمليّة «البدونة» التي تقوم باستغلال الحالة الاقتصاديّة العصيبة التي عاشوها بعد مصادرة أرضهم ومنعهم من رعاية الماشية، كما استغلال التمييز ضد البدو داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، من أجل سلخهم وتجنيدهم للجيش الإسرائيلي. عبر مواقع التواصل الاجتماعي، استفزّ أحد النشطاء السياسيين عنصريّة هؤلاء العملاء واستعلاءهم الشهير على الدروز والبدو، وكتب ساخراً: «ما شعور إخواننا الآراميين في أنهم يحققون اليوم «الإنجاز» الذي حققه البدو قبل ستين عاماً؟».

بالمحصّلة، معطيات الجيش الإسرائيلي تدل ـ وهي معطيات تُبالغ على الأرجح ـ أنه من العام 2008 وحتّى العام 2012 جُنّد 50 شاباً مسيحياً في كل عام، من أصل نحو 1,000 شاب في سنّ التجنيد سنوياً. في العام 2013 حققوا إنجازاً بعد صرف مبالغ خياليّة وفتح مكاتب لتجنيد الشباب المسيحي للجيش، وحملات إعلاميّة، وموظّفين وتحريك الموارد الحكوميّة الإسرائيليّة كافة لمصلحتهم. وبهذا رفعوا العدد من 50 إلى.. 53 مجنّداً.

بين قوميّة السيّد وقوميّة العبد

بين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلّة العام 1948، يُنظر للتجنيد للجيش الإسرائيلي كإحدى أخطر القضايا وأكثرها مصيريّة، وهي واحدة من القضايا القليلة جداً التي تحوز إجماعاً صارماً بين القوى السياسيّة الفلسطينيّة في الداخل. ليست المصيبة في أن تحمل السلاح ضد إخوتك فقط. بل أساس المصيبة في أن يهرب المستضعَفون إلى التماهي مع القمع والفاشيّة بدلاً من السعي للتحرر منها. فالهويّة القوميّة تحت الاستعمار ليست إلا استعارة لوحدة التوّاقين للتحرر، وتضحّي ثانويّة لحظة التخلص من الاستعمار، بينما قوميّة القامع فهي شوفينيّة بالضرورة، وتسعى لبقاء خالد. وليست رغبة الإنسان في تعريف نفسه بشكلٍ مخالف هي الأزمة، ولا في رغبة البعض أن يعلموا أولادهم الأكاديّة أو حتّى الحميريّة، لكنّ الأزمة في ما تمثّله الهويّات الجديدة من رغبة للضحايا في أن يصطفّوا خلف قاتلهم. وهم بالمناسبة يردفون انتماءهم «الآرامي» بانتمائهم «الإسرائيلي». ولولا أن اليهوديّة ترفضهم، بحيث أن الانتماء إليها لا يكون إلا برابط الدمّ، لتنازلوا عن الآراميّة أيضاً.

يتخذ الصهاينة، عرباً عملاء كانوا أم يهود، الأحداث المأساوية ضد المسيحيين في الوطن العربي (متجاهلين أن الأمة كلها بجميع طوائفها تعاني)، حجة قويّة ليتبجّحوا «باحترام إسرائيل للأقليّات الدينيّة فيها». نبكي تهجير المسيحيين من الموصل، والإشارة العنصريّة على أبواب بيوتهم بالطلاء الأحمر، إنما كيف يبكي ذلك من يجلس في حضن من هَجّروا وهدموا أكثر من 500 قرية ومدينة فلسطينيّة، من دون أن يتركوا فيها لا باب ولا حجر.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

التعليم والسياسة: المدرسة أداةً للتدجين

«يمكن أن يكون التعليم وسيلة لتعلُّم ممارسة الحرية، ويمكن أيضا أن يكون وسيلة للتدريب على تقبل القهر والرضا بالظلم وتعوُّد الاستكانة» من مقال بعنوان «كيف يُنتج التعليم ثقافة مقهورين؟» (سعيد إسماعيل علي).

تعليم مُسيَّس

أثارت التعديلات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم المصرية هذا العام على بعض المقررات الدراسية النقاش من جديد حول علاقة التعليم بالسياسة. وتتعلق التعديلات بتضمين هذه المقررات الأحداث السياسية التي وقعت خلال العام السابق، في إطار ما عُرف بـ«ثورة 30 يونيو»، وما سبقها وتبعها من أحداث. اعتبر ذلك مظهراً جديدا من مظاهر تسييس التعليم المصري وتحويله إلى أداة لتدجين الطلاب وتلقينهم وجهة نظر السلطة التي تُقدَّم كحقائق ومسلمات غير قابلة للنقاش أو النقد.

ومحتوى الكتب المدرسية ليس المظهر الوحيد لتسييس التعليم. فعلى سبيل المثال، في النشرة التوجيهية للتربية الاجتماعية (تعد بمثابة دليل عمل للاختصاصيين الاجتماعيين بالمدارس) للعام الدراسي الماضي (2013 ـ 2014)، ذُكِّر لضرورة «تفعيل برامج الانتماء والولاء للوطن لكي لا ينساق شبابنا وراء الشائعات أو الاعتصامات أو المسيرات التي تؤدي في النهاية إلى تعطيل الإنتاج وتأخر برامج التنمية، وتجديد الثقة دائما بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء الانتقالي، للتأكيد على وحدة واستقرار البلاد». هذه النشرة وُزِّعت على المدارس بمراحلها المختلفة، وهي صادرة عن وزارة التربية والتعليم التي تُعتبر بحسب النشرة نفسها «المؤسسة التربوية المعنية بإعداد وتعليم النشء والشباب ليكونوا مواطنين صالحين».

التربية والأيديولوجيا

لطالما كانت العلاقة بين التعليم والسياسة محل بحث ودراسة لرصد مظاهر تأثر النظام التعليمي بتوجهات النظام السياسي، سواء على مستوى السياسات التعليمية أو محتوى المقررات الدراسية. من هذه الدراسات تلك التي أجراها د. شبل بدران أستاذ أصول التربية بجامعة الإسكندرية، والمنشورة في كتاب بعنوان «التربية والأيديولوجيا: دراسة في العلاقة بين التربية وبنية النظام السياسي» وذلك خلال فترة زمنية تمتد من عام 1952 حتى عام 2007، مقسمة إلى ثلاث مراحل. ويمكن القول إجمالا من واقع ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة، وما أشار إليه اعتمادا على دراسات سابقة، إن السلطة السياسية حرصت دائما على السيطرة على النظام التعليمي وتوظيفه لتدعيم مواقعها وبث أيديولوجيتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية. وإن هناك ارتباطا قويا بين الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي القائم، ومضمون المقررات الدراسية التي يتلقاها الطلاب في المدرسة. ويتجلى ذلك بشكل خاص في مقررات الدراسات الاجتماعية، والفلسفة، والتربية الوطنية أو القومية. وهذه الأخيرة تم النظر إليها على أنها تربية «رسمية حكومية»، الهدف منها تبرير القرارات والسياسات الحكومية الداخلية والخارجية والدفاع عنها. كما أن تعديل المناهج كثيرا ما كان يأتي استجابة للتحولات السياسية والاقتصادية الحادثة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، مثّل إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي (عام 1974) وما تبعها من إجراءات سياسية، كقيام الأحزاب.. الإطار الفكري الذي تم في ضوئه تعديل المناهج الدراسية في السبعينيات. وقد كشف تحليل مضمون عدد من المقررات الدراسية عن أنها تواكب الأيديولوجيا الرسمية بصورة واضحة، وتركز على دور الحاكم الفرد، وتعكس سيطرة الرجل، وتميز العسكريين على غيرهم. وأن كتب التاريخ المدرسية تركز على دور الأفراد (لا سيما الحكام) أكثر من دور الجماهير/الشعوب، كما أن تدريس التاريخ يطغى عليه سرد الوقائع التاريخية، ومن النادر أن يوجد التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والفكري. وتُحمِّل الكتب الدراسية مسؤولية الدفاع عن المجتمع للنظام السياسي/الحكومة وللجيش النظامي، مع إغفال دور المقاومة الشعبية، مما يؤدي إلى تكوين الطالب بشكل بعيد عن تحمل المسؤولية وعن المشاركة في قضايا مجتمعه، فهو ينتظر القرار والمبادرة من أعلى (كبير العائلة / ناظر المدرسة / رئيس الدولة) كي يستجيب له، وهو ما يضمن للنظام السياسي الاستقرار.

وفي ما يتعلق بالسياسات التعليمية، نجد أنه مثلا منذ مطلع التسعينيات، ومع اتجاه الدولة نحو الالتزام بأجندة صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق ما عُرف بـ«الإصلاح الاقتصادي»، انعكس ذلك على السياسات التعليمية بصورة واضحة حيث اتجهت الدولة إلى التخلي التدريجي عن توفير تعليم مجاني جيد، وجرى ـ بناء على توجيهات البنك الدولي ـ تقييد الإنفاق الحكومي على التعليم وتركيزه في التعليم الأساسي دون العالي، والعمل على زيادة رسوم الدراسة التي يتحملها الطالب في المدارس ومؤسسات التعليم العالي الحكومية، بحيث يمكن تحقيق أكبر قدر من استرداد التكاليف، وهو ما يمثل أعباء متزايدة على الفقراء، ويؤدي إلى حرمانهم من الحصول على فرص تعليم جيدة أو إقصائهم بشكل كامل، وذلك في مقابل التوسع في التعليم الخاص لا سيما في المراحل العليا، مما يوفر فرص للدراسة والتوظيف أفضل للطبقات الغنية. ولمواجهة العجز الحكومي عن التمويل، والذي يعود في الأصل إلى انتشار الفساد وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة، تزايد الاعتماد على القروض والمعونات (من دول أجنبية ومنظمات دولية) في تمويل مشروعات التعليم، مما شكّل أداة ضغط لفرض توجهات الجهات المانحة، ومن ثم خضع التعليم المصري لأجندة هذه الجهات سواء بالنسبة لمحتوى المقررات الدراسية أو لرسم السياسة التعليمية.

ديْدَن الأنظمة المستبدة

سؤال يتكرر بألف طريقة وكل يوم: هل لا دخل للانتكاسة التي مُنيت بها «ثورة 25 يناير» بالتجهيل الذي لحق بالشعب المصري وبتزييف وعيه عبر سنوات طويلة؟ وهل مَن هذه حاله يمكنه أن يدرك حقوقه ومصالحه السياسية فضلا عن الدفاع عنها بنجاح. لا شك في أن نظام التعليم كان دائما أحد أهم الآليات المستخدمة من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة ـ إلى جانب آليات أخرى ـ في هذا التجهيل وتزييف الوعي وفي خلق شخصيات تقبل القهر والظلم والاستكانة كي يسهل حكمها!

منى علام

كاتبة وصحافية من مصر

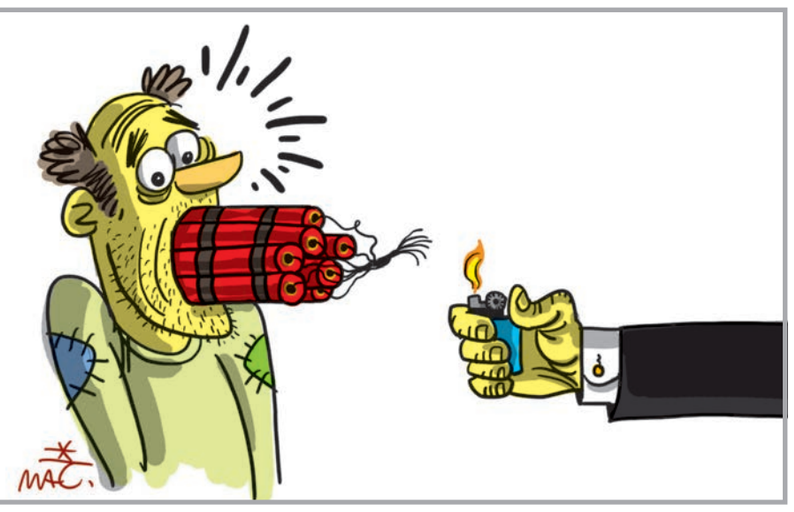

الخبير الأمني

كنت مع تهجير أهالي سيناء، ولكن بوصفه الخطوة الأولى فقط. سيناء تحتاج لتنظيف. انتقل يا حبيبي لتنام في الصالون حتى يتم التنظيف. وانتقل أهالي سيناء إلى مدن الدلتا، ونظفنا سيناء بالكامل، ثم اكتشفنا أن من يوسخون سيناء انتقلوا هم أيضاً إلى مدن الدلتا، فقررنا بعد تنظيف سيناء تنظيف الدلتا، وطلبنا من أهالي الدلتا الانتقال إلى الصعيد، وقمنا بتنظيف الدلتا. ثم رأينا أن من وسخوا سيناء في الأول التحموا بمن وسخوا الدلتا والتحموا هم أيضاً بتجار السلاح في الصعيد، فطلبنا منهم الانتقال إلى الصحراء الغربية على الحدود مع ليبيا، وكان هذا خطأ منا لأن حدونا مع ليبيا غير مستقرة أبداً، وبالتالي تشكلت بؤرة قوية في الصحراء، فنفذنا عمليات عدة في الصحراء، ولما لم يثبت جدواها قررنا تهجيرهم، ولكن إلى أين؟ فكرت قليلاً ثم قلت ومالها محطة السادات؟ محطة مترو السادات مغلقة منعاً من التظاهرات في التحرير، وإلى الآن لم تحدث تظاهرات، فما المشكلة في فتح المحطة وتهجير الناس إليها؟ ولكن قيل لي، صحيح إنه لم تحدث مظاهرات حتى الآن في التحرير ولكن هناك احتمالا نظريا بأن تحدث، وبصراحة اقتنعت. ولكني فكرت في تغيير التكنيك. لماذا ننظف والناس غير موجودة؟ الناس جزء من المشكلة، وتنظيفهم جزء من مسؤوليتنا، لماذا لا ننظف مصر مرة واحدة وإلى الأبد؟ قالوا لي إن التنظيف يستلزم الكثير من المتفجرات، والمتفجرات ستنظفنا أيضاً مع الناس، بينما نحن نظيفون ولا نحتاج للتنظيف. فقلت بسيطة، نسافر سوياً ونستخدم التفجير عن بعد، وهكذا نضمن سلامتنا ونظافة ما حولنا أيضاً. ويبدو أنهم اقتنعوا. فطلبنا تأشيرات إلى أوروبا ومن هناك مضينا نفجر وننظف البلد، ونحن نشرب القهوة ونقرأ أخبار مصر في الصحف، وكنا سعداء ومليئين بالطموح والأمل.

الزاوية العمراء
كتب نائل ورسم MAC

(نص نائل الطوخي ورسم أحمد مخلوف)

العربي السفير

متابعات

1 في المئة من سكان العالم يملك ما يقارب من نصف ثروته، بينما يحوز 50 في المئة من سكانه على 1 في المئة فقط من الثروات. وأغنى 10 في المئة بقائمة أثرياء العالم غالبيتهم من الولايات المتحدة واليابان، واحتلت الصين المرتبة الثالثة، بينما لا يوجد أي عربي في لائحة العشرة الأوائل.

سيناريو الانتخابات البلدية المغربية

يقوم وزير الداخلية المغربي حاليا بكتابة سيناريو الانتخابات البلدية القادمة. يختار الديكور (أي حجم الدوائر الانتخابية ومكانها وعدد سكانها من بدو وحضر)، يضع توجيهات ممثلي الشعب ومن ستركز عليهم الكاميرات ومدة اللقطات وآجال التصوير ومكان اللعب وكلفة تمويله (القانون الانتخابي). هذا الفيلم سيخرجه الولاة (المحافظون) ميدانيا في كل إقليم وسيمثل فيه الأعيان، سينجز المقدمون (أعوان السلطة الصغار المبثوثين في كل درب وزقاق) ال«سكريبت»، وسيرضي المصوتون بفتات الكومبارس.. لدى كل هؤلاء تجربة ثقيلة لأنهم شاركوا في أفلام سابقة من هذا القبيل. الجديد هذه السنة هو وجود إسلاميين معتدلين لم تعد يدهم مغلولة ويزعمون أنهم هم الحل وليس المشكل.

رغم ذلك، يتوقع تصوير الفيلم الانتخابي في أفضل الظروف. سيعرض الفيلم مهما كان جمهور المصوتين قليلا. فنحن أفضل من غيرنا. نجري انتخابات مغربية دون قتلى. من يستطيع أن يفعل هذا بين المحيط والخليج؟

لدى وزير الداخلية كل الوقت للكتابة، فقد كان مقررا إجراء هذه الانتخابات في نهاية 2012. وتأجلت لكي لا يفوز بها الإسلاميون. تأجلت حتى 2016 على أمل أن تكون شعبية الإسلاميين قد تدهورت. ومع الوقت يملك الوزير خبرة تراكمت لسنوات طويلة. فقد كُتب السيناريو الأول للانتخابات المغربية على أساس إحصاء سكان 1960، حين كان 80في المئة من السكان في البوادي، لذا كانت أهمية الأعيان ـ الذين يزعمون تمثيل الفلاح ـ مطلقة، وقد تمت خدمتهم بالتقطيع الانتخابي. منذ ذلك الحين وقوانين الانتخابات تكتب لتلائم سيناريو المرحلة.

في 2014 صار سكان البوادي 35 في المئة فقط، ولكن التقطيع الانتخابي بقي قرويا رغم أن الفلاحين صاروا أقلية. كمثال، في جهة العاصمة الرباط 10 بلديات و40 جماعة قروية .

حاليا تركّز الوزن السكاني في المدن ويحتمل أن يفوز الإسلاميون. لذا لا بد من بعض الاحتياطات التي لن يعترض عليها إلا سيئو النية. من تلك الاحتياطات ترييف الانتخابات بتقليص عدد الولايات بنسبة 25 في المئة. وبالتالي ضم مساحات قروية كبيرة للمدن. صحيح أن سكان المدن أكثر لكن مستوى المشاركة في التصوير (التصويت) يصنع الفرق. ففي المدن تبلغ نسبة التصويت 20 في المئة بينما تبلغ النسبة 80 في المئة في البوادي. وبفضل هذا المعطى، ستتم المحافظة على ترييف الانتخابات لأن الديموقراطية البدوية المغربية تتخذ من الأعيان عمادا لها.

حاليا، يكتب وزير الداخلية السيناريو في مكتبه قبل القيام بالاستطلاع. وأتوقع أنه حين سيخرج للتصوير سيكسب المعركة لأنه يستفيد من قوى مساعدة قوية وقوى معاكسة ضعيفة.

يوميا يتردد على صفحات الجرائد المغربية خبر «مواجهة بين الأحزاب ووزارة الداخلية حول الانتخابات البلدية». أي أن وزارة الداخلية هي أكبر من الأحزاب مجتمعة. وهذه هي الحقيقة التي يضمرها الخبر. هنا تكمن القوة المساعدة للوزير «التكنوقراطي» الذي عينه جلالة الملك.

لنر الآن العوامل المعاكسة. تقول الجرائد: «المعارضة تتهم الحكومة بالتحكم في الخريطة الانتخابية للبلاد». من هي هذه المعارضة؟

في برنامج تلفزيوني أرّخ للدخول السياسي الحالي، وصف زعيم يساري معارض الحكومة الحالية بأنها «حكومة صاحب الجلالة». فرد عليه وزير يساري في الحكومة بأن «المعارضة هي معارضة جلالة الملك والحكومة هي حكومة جلالة الملك». رد اليساري المعارض على اليساري المساند: «غريب عجيب».

لم يدم العجب طويلا لأن المواقع الإلكترونية المغربية أخرجت فيديو للزعيم المعارض يوم كان وزيرا وقال «أنا وزير في حكومة جلالة الملك». يستغرب مما قاله بنفسه. نسيّ. قال المعلقون: وشهد شاهد من أهله. والخلاصة أن سلوك المعارض لا يتلاءم مع المبادئ التي يتبناها، والأخطر أن حزبه (الاتحاد الاشتراكي) تشقق، لهذا لا يخافه وزير الداخلية. وأظن أن المعارضة ترفض التقطيع الجديد للدوائر لأنها تفضل بقاء الوضع القائم في التقطيع الانتخابي الحالي. فالمثل يقول «اللي تعرفو أحسن من اللي ما تعرفوش».

مم سيخاف الوزير إذاً؟

من حزب واحد لا يعتبر نفسه من معارضة جلالة الملك، هو «الحزب الاشتراكي الموحد»، وهو عامل معاكس ومن أندر الأصوات التي تعارض بوضوح. في الثلاثين من شهر ايلول / سبتمبر الفائت، أصدر الحزب بلاغا يندد بـ«الوضع السياسي المتأزم الذي يمر فيه المغرب ويسجل تنامي الفكر الظلامي والممارسة التكفيرية كنتيجة حتمية لسياسة الأنظمة المستبدة». وشجب الحزب مظاهر التردي والتراجع والتأزيم والاحتقان في مختلف المجالات وخاصة المجالات الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم والصحة.. بفعل الإغلاق النهائي للحقل السياسي، ووأد كل احتمالات تطويره وإنعاشه. كما حذر من ويلات التحكم المسبق الذي بدأت بوادره في مجال التحضير للاستحقاقات المقبلة وما يرتبط بها من تقطيع للجهات والأقاليم والمقاطعات والدوائر الانتخابية.. وكبديل دعا الحزب إلى تقوية النضال الفكري والثقافي وتطوير آليات الاشتغال في مجال إنتاج الأفكار والاستشراف وتدقيق الرؤى وتقويتها.

من دون صوت هذا الحزب، فإن الرضا على النفس والغرور سيجلبان نتائج مدمرة لسيناريو وزير الداخلية. لكن هذا الحزب يجمع 100 شخص بصعوبة. فأين العامل المعاكس الحقيقي في البرنامج العملي للوزير؟

سأجيبكم:

أختمُ صياغة هذا المقال في سينماتيك مدينة طنجة، هنا شاهدت فيلم «سواد» للفلسطيني محمد بكري عن أب يبيع ابنته ليطعم باقي أبنائه. وصعد «جنريك» الفيلم في النهاية وفيه إهداء «إلى الأمة العربية» فصفق الجمهور. خرجت لمقهى السينماتيك لشرب شاي، لا جعة. في القاعة ستة وعشرون مصباحاً مضاءً دفعة واحدة. هنا شباب عالم آخر: تحرر وحواسيب آبل وهواتف آيفون وسجائر فاخرة وسلام بالكثير من القبل.. سألت أجمل شابة في السينماتيك هل ستصوت في الانتخابات القادمة، فسألتني: أي انتخابات؟

هنا فئة تستهلك، وتحتقر كل ما هو مغربي، من الانتخابات حتى كرة القدم. قال شاب ينفق عشرة دولارات يوميا في المقهى: «لدي قناعة داخلية بأني لن أصوت». قلت له إن وزير الدخلية لديه قناعة خارجية أنه لا يحتاج اليك، وهو يحكم بدون صوتك ورغما عن أنفك والحمد لله. قال الوزير: «ليس لدينا أي عقدة من نسبة المشاركة في الانتخابات». ثم إن نخبة السينماتيك الصغيرة هذه تسكن وتتغذى جيدا ولا تمثل المغرب العميق. ولا أمل ليستقطبها وزير الداخلية لفيلمه. هو يعرف هذا. ولن يحاول مع هذه الفئة التي لديها دوش بماء ساخن في البيت. وسيركز على شباب القرى الذين يمثل الحصول على عشر دولارات يوم التصويت إنجازا بالنسبة لهم.

في خضم الجدل حول سيناريو الانتخابات أعلنت نقابات الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديموقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل عن إضراب وطني يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر الجاري لأن «السيل بلغ الزبى مع هذه الحكومة» كما قال قيادي نقابي (ودعمت الدعوة للاضراب «جماعة العدل والإحسان» الإسلامية). وهذا يمثل عاملا معاكسا حقيقيا للوزير. فحين تصير المؤسسات السياسية في بطن وزير الداخلية، يجد الشارع نفسه مضطرا للتعبير عن نفسه دون وسطاء. واستباقا لذلك الخطر، قالت الحكومة أنها تحمل النقابات مسؤولية المسّ بالاستقرار الاجتماعي. طبعا الحكومة تحافظ على الاستقرار بخصخصة التعليم وبالزيادة في الأسعار والضرائب وتمديد سن التقاعد حتى 65 سنة وزيادة الاقتطاعات من أجور الموظفين لتمويل إفلاس صناديق التقاعد..

هذه عوامل معاكسة قد تجعل الفيلم الانتخابي لوزير الداخلية بلا جمهور، يتعرض لمقاطعة كثيفة مما سيجعل نسبة المشاركة في انتخابات 2016 مخجلة.. حتى لن قرر سلفاً ألا يخجل.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

حلم ..

علي سليمان / سوريا

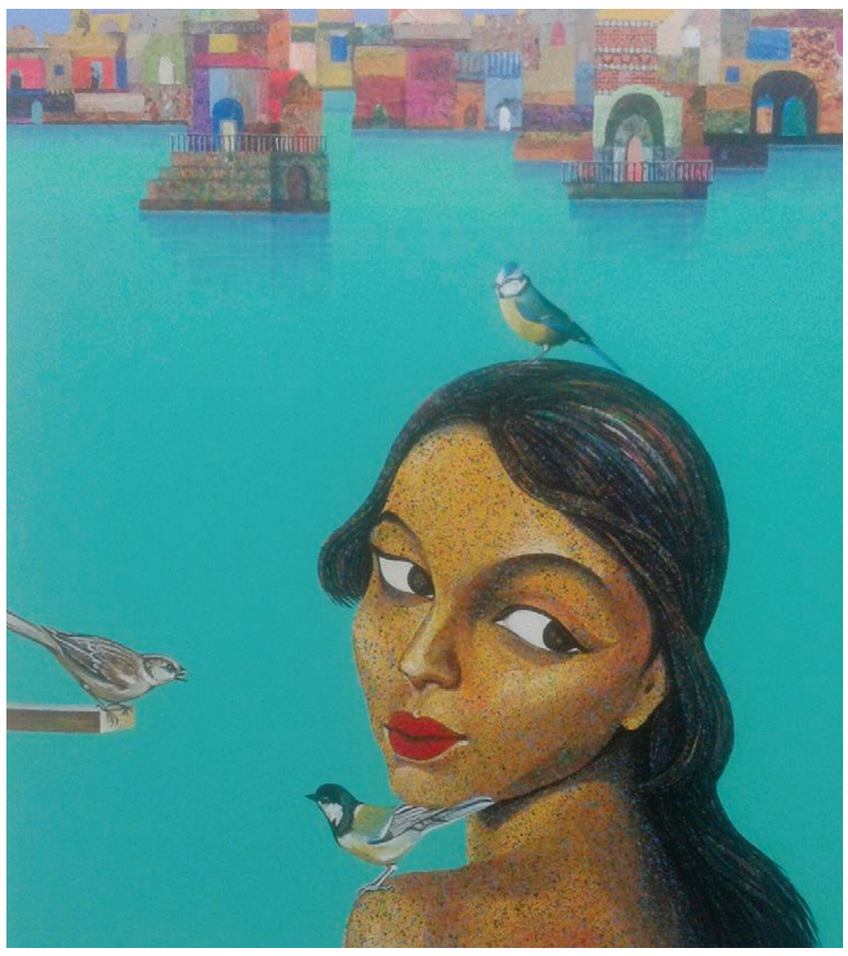

arabi@assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»: arabi.assafir.com

ـ حسام تمام يحضر وحيداً في غيابه ـ صباح حمامو
ـ الظاهرة الداعشية والأزمة الفكرية ـ جعفر الشايب
ـ فلسطين: النكوص المتكرر ـ عرفات الحاج
ـ اليمن: عندما يحلم الطفل بأن يكون سائق دبابة ـ محمد العبسي
على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي ـ Arabi Assafir@

.. بألف كلمة

من العالم: حكايا التضامن مع فلسطين

محمد بدارنة – فلسطين (خاص «السفير العربي»)

«الآن لم يعد البحر يبتلع الأفارقة فقط. توسّعت المأساة لتشمل شباباً لاجئين مثلنا، من سوريا وفلسطين، اجتازوا البحر. سيتذكرون دائماً تلك العذابات والخوف، وسيجمعهم الحنين على الدوام». يوسف (باولو فورنيرز) ـ نيجيريا.

* * *

تعبُر ماشا فوق جسر في سراييفو. حسب قولها اسمها جاء من كلمة «ما شاء لله». تقول «لقد كبر جيلٌ كامل منّا في الحرب، وأصوات الانفجارات ما زالت تعيش في بيوت الناس. أنا لا أرى غزة وسوريا فقط في الشاشات، بل أراها بعيوني، لأننا عشنا دماراً مشابهاً. أعرف جيّداً أن الأمل والحلم بالحرية قادران على الانتصار على الحرب. كنت أؤمن دائماً أننا على الرغم من كل العذابات سننال حقّنا، وسأمشي على هذا الجسر ذات صباح». ماشا كانت لاجئة في الكويت ولاحقاً في أميركا والآن هي مقيمة في سراييفو، بعد ما تركت والدتها في الكويت.

مدونات

لا داعي للقلق

في منتصف 2005 ، التحقت بحركة «شباب من اجل التغيير»، انطلقت تظاهرات الحركة منذ منتصف 2005 بعدد قليل على سلّم نقابة الصحافيين ونقابة المحامين، وأحيانا في طلعت حرب وفي جوار مقار بعض الأحزاب السياسية.

أكاد أجزم أن لا أحد من الموجودين في تظاهرات تلك الفترة خطر بباله ما حدث في 25 يناير.

في مارس 2008 دعت مجموعة من الناشطين لإضراب عام ـ إضراب 6 نيسان/ابريل ـ عن العمل في كل محافظات مصر. استجابت بعض الفئات، وكان من الواضح مثلاً استجابة العديد من طلاب الجامعات للدعوة، بخلاف ما حدث في مدينة المحلة من تظاهرات وكرّ وفرّ بين قوات الأمن والمتظاهرين لعدّة أيام.

أجلس مع بعض الأصدقاء ليلة 25 يناير 2011، يبدو الوضع طبيعيّاً، يمزح مولانا أحمد سيف الإسلام حمد «الثورة بكرا روحوا ناموا بقى». لا أظن أنه توقعها، على الرغم من أنه قضى عمره يسعى إليها... بعد الخطاب الأول لمبارك سألته: «ايه رأيك يا سيف، الناس هتمشي ولا هتفضل؟»، ردّ: «والله ما عارف يا طاهر، أنا مش قادر أتوقع، بس الشارع سابقنا». خلال الثلاث سنوات اللاحقة على الثورة تم اعتقال أبناء سيف جميعاً. وسط مرضه، ظلّ سيف يسبح ضد تيار السلطة المستبدة مع تغيير وجوهها...

من مدونة «محمد الطاهر» المصرية (الأحد 19 تشرين أول/أكتوبر 2014)
http://www.moeltaher.net

من يوقف هذا التوهان؟

تُفكر بالكتابة أحيانا لمقاومة صُراخ داخلي يستدعي منك أن تُدين هذا الخراب الذي يُحيط بنا ويُحاصرنا، ولهذا الصمت عندما يحاول أن يستثنيك ويستبعدك بلُفافة زمن قصير كمتواطئ مع النسيان... ما تؤمن به لا يستثنيك بعمر قصير وعام تعيس كي تبتعد عن الكتابة ومتابعة كثير من النشاطات الأدبية، كي تعيش وحيداً مذهولاً خارج رحمة الظروف والزمن.

فعلاً نحن العالقون بين هذا السقوط الرهيب لهوياتنا التي تتعرض للتلاشي وعدم مقدرتنا على أن نستحيل نُبلاً وحقاً وكرامة!

الشكل الطبيعي لما يُفترض أن نعيشه يتعرّض يومياً للاجترار وللعنف، وهذا ما يفقدنا القدرة على التشبّث بأي منطق حقيقي يقينا من الموت الصارخ الذي بات يغزو هذه المجتمعات على شكل ذبح جماعي وإرهاب.. مؤسف اننا الغائبون، العالقون، التائهون في رعشة خوف وألم تحسساً لرقاب الضحايا القادمين...

كثيرون هم الراحلون، كثيرون هم المحاصرون في هذا الطابور العدمي المفجع، وكثيرة هي مبررات اللاعودة بخلفيات دينية ومن دون خلفيات لتظل مجرد مفردات ومصطلحات...

من يستطيع أن يوقف هذا التوهان؟ كي تبقى حياتنا أكثر من مجرد مصطلح وجسد عارٍ وحراسة ورهاب موت وناقوس وخطر محتوم ومعيب!

من مدونة «جلال غانم» اليمنية (الأحد 26 تشرين أول/أكتوبر 2014)
http://jalalghanem.blogspot.com/

ضحايا التجارب النووية في الصحراء

بدأت خطوات مستجدّة لدحرجة ملف ضحايا التجارب النووية في زواريب مظلمة. أُحيل الملف واختصاص النظر فيه إلى وزارة الصحة الفرنسية بدلاً من وزارة الدفاع، وهذا أمر كاف لإبعاد شبهة الاتّهام عنها. وفعلياً لم يحدث امتعاض أو تنديد من قبل الحكومة الجزائرية القائمة على التفاوض بالنيابة عن أهل الصحراء والساحل .

ماذا بعد... لتسقط كل القضايا المرفوعة ضد وزارة الدفاع، وعلى المتضررين القدوم شخصياً إلى فرنسا، وتقديم ما يُفيد تضررهم.. هذا الكهل العاجز عن الوقوف على قدميه والآخر فقد بصره، يلزمهما الذهاب إلى فرنسا على حسابهما الخاص ومتابعة مماطلات الدولة الفرنسية. ذلك شرط مستجد، مع سبق الإصرار. وطبعاً نحن نقول إنّ المستندات ستكون ناقصة ضمناً، والحصول على تأشيرة السفر إلى فرنسا بعيد المنال .

وماذا بعد.. استغرب المنسق العام لضحايا التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية القرار، واعتبر أنّ السلطات الفرنسية تتهرّب من مسؤولياتها. وتقول الناشطة الحقوقية فاطمة بن براهم أن «التعديل الجديد لا معنى له من حيث أنه أبقى على ملف التعويضات ضمن الحلقة المفرغة نفسها، وقدّم شروطا تعجيزيّة جديدة للضحايا».

ليس ثمة بعد، خفتت الأصوات، وساد السكون وطمر الملف.

من مدونة «صرخة الصحراء» الليبية (الخميس 23 تشرين أول/أكتوبر 2014)
http://libya-2.blogspot.com